الأمم المتحدة

A/58/277

الجمعية العامة

Distr.: General
12 August 2003
Arabic
Original: English

الدورة الثامنة والخمسون

البند ٩٦ (هـ) من جدول الأعمال المؤقت*

البيئة والتنمية المستدامة: الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث

تنفيذ الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث

تقرير الأمين العام**

موجز

الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث هي محور الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لمعالجة أسباب الكوارث، التي ما فتئت تدمر وتعيق التنمية في بلدان كثيرة. ويتزايد استخدام نُهج الاستراتيجيات لتوجيه الالتزامات والعمل من جانب وكالات الأمم المتحدة والحكومات، عملا بقراري الجمعية العامة ٥٦/١٩٥ و ٥٧/٢٥٦. ويقدم هذا التقرير نظرة عامة ومعلومات مستكملة منذ تقرير السنة الماضية (A/57/190) عن تنفيذ الاستراتيجية، الذي تضطلع به جهات فاعلة دولية عديدة تحت توجيه فرقة العمل المشتركة بين الوكالات للحد من الكوارث والأمانة المشتركة بين الوكالات للاستراتيجية. ومن الأحداث البارزة هذا العام متابعة مقررات مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة بشأن تقييم المخاطر والحد من الكوارث وتعزيز الشراكات من أجل تحسين التضافر وتوضيح الأدوار بين الوكالات والتصدي لمسألة تأثير الأحوال الجوية القاسية والتضافر بين التأقلم مع تغير المناخ والحد من الكوارث.

* A/58/150.

** قُدِّم هذا التقرير في ١٢ آب/أغسطس ٢٠٠٣، بعد مشاورات مستفيضة مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ومؤسساتها الأخرى المشاركة في وضعه في الصيغة النهائية.

170903 170903 03-46732 (A)

وعلى أي حال، يجري تنفيذ الاستراتيجية على خلفية من تزايد الخسائر الناجمة عن الأخطار الطبيعية وما يتصل بها من كوارث بيئية وتكنولوجية. فخلال النصف الأول من عام ٢٠٠٣، ضاعت آلاف الأرواح البشرية ووقعت أضرار اقتصادية كبيرة نتيجة لكوارث طبيعية كالزلازل والفيضانات وموجات الحر الشديد. والبيانات عن الكوارث تكون في الغالب سيئة التحديد وناقصة، الأمر الذي يعيق التحليل الدقيق. وعلى الرغم من ذلك، فإن موجزات عام ٢٠٠٢ تخبر عن حدوث أكثر من ٥٠٠ كارثة، قُتل من جرائها أكثر من ١٠ ٠٠٠ شخص، وتأثر بها ٦٠٠ مليون نسمة، وبلغ مجموع الأضرار الناجمة عنها ٥٥ بليون دولار و ١٣ بليون دولار خسائر مؤمَّنة.

وعزز مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الشعور بالحاجة إلى الحد من الأخطار وجوانب الضعف أمامها من أجل ضمان التنمية المستدامة، وبضرورة قيام القطاعات الإنمائية بتوجيه الاستثمار نحو أنشطة الحد من الكوارث. وهذا يشكل تحديا رئيسيا جديدا لأن معظم الموارد المستخدمة للحد من الكوارث في الوقت الحاضر تأتي من قطاع المساعدات الإنسانية، ومن ثم كان التأثير في القرارات المتعلقة بالتنمية والحد من الفقر محدودا جدا.

والمشاكل الكامنة وراء الضعف المتزايد أمام هذه الأخطار هي عموما نتيجة للأنشطة الإنمائية. فمن خلال آلاف القرارات التي تتخذ كل يوم على المستويات المحلية والدولية، تتغير أعباء الأخطار على البلدان وتتضاعف عن غير قصد. هناك حاجة إلى مزيد من العمل لتحسين الحماية الاجتماعية للمجتمعات المحلية الضعيفة وفقا للأهداف الإنمائية للألفية.

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا –	الأنشطة المضطلع بها دعما لاستراتيجية الحد من الكوارث	١-٥٢	٤
ألف –	متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة	٥-١٤	٥
باء –	استعراض أعمال فرقة العمل المشتركة بين الوكالات للحد من الكوارث	١٥-١٨	٧
جيم –	الاستعراض العالمي لمبادرات وإنجازات الحد من الكوارث منذ اعتماد استراتيجية يوكوهاما	١٩-٢٢	٩
دال –	شراكات إضافية	٢٣-٢٦	١٠
هاء –	الاتصال على الصعيد الإقليمي	٢٧-٣٩	١٢
واو –	الأنشطة الأخرى	٤٠-٥٢	١٥
ثانيا –	الآثار السلبية للأحوال الجوية القاسية والكوارث الطبيعية المرتبطة بها على البلدان الضعيفة	٥٣-٥٨	٢٠
ثالثا –	الاستنتاجات والتوصيات	٥٩-٦٤	٢٣

أولا – الأنشطة المضطلع بها دعما لاستراتيجية الحد من الكوارث

١ – إن رؤية الشركاء الرئيسيين هي أن الاستراتيجية يجب أن تظل أداة ظاهرة ومعترف بها ومرنة بصورة أكبر للحد والحماية من الأخطار الطبيعية وما يتصل بها من الكوارث البيئية والتكنولوجية. فقد قدمت الاستراتيجية، في فترة قصيرة نسبيا، مساهمات كبيرة في مجال زيادة الوعي بالقضايا واستنباط معلومات وأدوات يسيرة المنال. وما فتئت تجتذب اهتماما ودعما متزايدين من الحكومات ومؤسسات الخبرة الفنية الرئيسية. وقدم مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة إلى الاستراتيجية مجموعة محددة من الأهداف في إطار خطة التنمية المستدامة، وسيزداد توجيه انتباه وقدرة فرقة العمل المشتركة بين الوكالات والأمانة المشتركة بين الوكالات التابعتين للاستراتيجية، إلى جانب الشركاء، إلى هذه الأهداف من أجل إدماج وتعميم مسألة الحد من المخاطر في السياسات والعمليات الإنمائية. وستتمثل الأهداف المزدوجة في الحد من الكوارث وضمان تنمية تُخَفِّضْ من خطر الكوارث بدلا من زيادته. وهذه المهمة هائلة وعاجلة، ولكي يكون بالإمكان أداؤها لا بد من زيادة الوعي والالتزام من جانب الحكومات وقادة الأعمال والمجمعات المحلية والمؤسسات المالية فيما يتعلق بالفوائد الاجتماعية والاقتصادية المحددة التي تتأتى من الاستثمار في الحد من المخاطر ومن قابلية التأثر بها.

٢ – وتعمل فرقة العمل وأمانة الاستراتيجية بوصفهما الآليتين المؤسسيتين الرئيسيتين للاستراتيجية وتعملان باستمرار على توطيد أدوارهما. فمن خلال هاتين الآليتين، تتفاعل المنظمات الدولية والإقليمية ومنظمات المجتمع المدني ذات الصلة وتستنبط عمليات لإيجاد تفهم مشترك ونُهج مشتركة، والعمل في أنشطة ومشاريع مشتركة، وتوجيه سير العمل ورصد التقدم والقيام دوريا بتقديم تقارير عن المنجزات وعن الفجوات التي تجب معالجتها. ويجري تقديم المشورة الفنية والدعم إلى الحكومات والمؤسسات الأخرى المعنية بالكوارث الطبيعية. فقد تم وضع وثائق تقنية ومواد للتوعية والتثقيف يجري أيضا إيصالها إلى المجتمعات المحلية التي تعيش في مناطق معرضة لخطر الكوارث. وعلى الرغم من أن الاستراتيجية ما زالت في مراحلها الأولى، فقد برهنت عن إمكانات عظيمة جدا للتقدم، وتستطيع الحكومات والمؤسسات استخدامها كآلية لزيادة الاستثمار.

٣ – هناك مبادرة يجري وضعها حاليا لتوسيع وتفعيل وتعزيز المناهج الوطنية المعنية بالحد من الكوارث، وخصوصا مع مكتب منع الأزمات والإنعاش التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة.

٤ - من أجل المساعدة على جمع الموارد وتوفير الدعم لأمانة الاستراتيجية، أنشئ فريق للدعم غير رسمي مكون من المانحين بقيادة الحكومة السويسرية وبدعم كامل من وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية. واجتمع فريق الدعم، المكون من أشد الدول الأعضاء اهتماما، ثلاث مرات تحت قيادتها المشتركة. وأفضت المبادرة إلى الزيادة في ملكية السبب وزيادة لاحقة في عدد البلدان التي تقدم مساهمات إلى الصندوق الاستئماني للحد من الكوارث. وقُدمت مساهمات جديدة من حكومات أيسلندا وإيطاليا وفنلندا وقبرص والنرويج والنمسا وكذلك من برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية. وإضافة إلى ذلك، استمر الدعم من حكومات ألمانيا والسويد وسويسرا والفلبين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية واليابان. وجاء دعم مالي أيضا من البنك الدولي عن طريق مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ووكالة البلدان الناطقة بالفرنسية (فرانكوفون). وعلى الرغم من أن عدد المساهمين قد ازداد، يجب الإشارة إلى أنه ما زالت هناك عوائق مالية. ومن الضروري جدا توفر المزيد من الاستقرار المالي لكي تتمكن فرقة العمل وأمانة الاستراتيجية من تغطية احتياجاتهما الأساسية والاضطلاع بولايتهما.

ألف - متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة

٥ - جاء مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في الوقت المناسب ليذكر المجتمع الدولي بأن التنمية الخاطئة واستعمال الموارد بصورة غير صحيحة هما من العوامل التي تسهم في وقوع الكوارث. وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ تشمل التزامات تتعلق بالحد من الكوارث والتعرض لها وتحسين الإنذار المبكر في القطاعات المتعلقة بحماية وإدارة قاعدة الموارد الطبيعية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأفريقيا والدول النامية الجزرية الصغيرة ووسائل التنفيذ.

٦ - وينبغي للدول، كما طلبت الجمعية العامة في قرارها ٥٧/٢٥٦ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، أن تقدم الدعم لأنشطة اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة في جهودها لاستعراض أوجه التقدم في مجال الحد من الآثار السلبية للأخطار الطبيعية على المجتمعات المحلية وعلى عمليات التنمية. فقد اعتمدت اللجنة في دورتها الحادية عشرة موضوعين، هما: إدارة الكوارث والقابلية للتأثر بها بوصفهما الموضوعين اللذين ستستعرضهما في دورة البرمجة الخامسة (٢٠١٤-٢٠١٥). وفي ضوء الطبيعة الشاملة لهاتين القضيتين، سيعاد فحص مسألة إدارة الأخطار ومسألة التأثر بها في سياق المجموعات المواضيعية الأخرى للجنة، مثل المياه والصرف الصحي والمستوطنات البشرية (٢٠٠٤-٢٠٠٥) والجفاف والتصحر (٢٠٠٦-٢٠٠٧). ودعما لهذا العمل، حددت فرقة العمل التخطيط الإنمائي وتخصيص موارد كافية لعملية تخفيف القابلية للتأثر بوصفهما من مجالات اهتمامها الرئيسية في السنوات

القادمة. وستواصل أمانة الاستراتيجية التعاون الوثيق مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة لدعم عمل اللجنة في هذا الموضوع. ومن المتوقع أن يزداد التعاون الرسمي بين أمانة الاستراتيجية والإدارة في العام القادم.

٧ - وكذلك وسعت منظمات أخرى نطاق أنشطتها في متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة وفي دعم جهود الدول الأعضاء لتنفيذ خطة جوهانسبرغ للتنفيذ. ووردت من بعض الشراكات التي بدأت في مؤتمر القمة في مجال الإنذار المبكر والتأهب للكوارث تقارير عن التقدم كما هو مبين أدناه.

٨ - الشراكة لإدماج الإنذار المبكر وإدارة خطر الكوارث في خطة التنمية المستدامة وممارساتها تقوم على العمل المتواصل داخل إطار الاستراتيجية فيما يتعلق بالإنذار المبكر ، وخاصة في إطار الفريق العامل المعني بالإنذار المبكر والتابع لفرقة العمل، بقيادة برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وينتظر من المؤتمر الدولي الثاني المعني بالإنذار المبكر (بون، ٢٠٠٣) أن يضع توصيات حول كيفية توطيد برنامج عالمي لإدماج الإنذار المبكر في السياسات العامة. ومن المتوقع أن تكون هذه التوصيات مساهمة رئيسية في برنامج العمل الذي ستعتمده الدول الأعضاء في المؤتمر العالمي الثاني للحد من الكوارث.

٩ - الشراكة من أجل إدماج الوقاية من الطوارئ البيئية والتأهب لها والرد عليها دعما للتنمية المستدامة، بقيادة مكتب تنسيق المساعدات الإنسانية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، تستفيد من الموارد القائمة وتوزع المسؤوليات والجهود بين الشركاء وأصحاب المصلحة الرئيسيين. ويجري بحث جوانب التنفيذ العملية لهذه الشراكة. واستفادت الشراكة من دعم الفريق الاستشاري المعني بالطوارئ البيئية واجتماع الفريق الاستشاري للخبراء الأقدم حول برنامج التوعية والتأهب للطوارئ على الصعيد المحلي الذي وضعه برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

١٠ - الشراكة من أجل إنشاء مجتمعات محلية مرنة قادرة على الانتعاش، بقيادة المجلس الدولي للمبادرات البيئية المحلية، تهدف إلى تفعيل مفهوم المرونة لبرامج جدول أعمال القرن ٢١ المحلية، وخصوصا رفع مستوى الرد على الكوارث الطبيعية والصناعية والاجتماعية والاقتصادية، والأخذ بالسياسات والأدوات والأساليب التي استنبطت في مجتمع العاملين في إدارة خطر الكوارث، وتطبيق المعارف المستمدة من الخبرة الفنية في إدارة الكوارث على طيف واسع من أوجه الضعف أمام الأخطار، بما في ذلك التغير البيئي والخسائر الاقتصادية والحوادث الصناعية والعنف الاجتماعي. والعمل جار الآن في تحديد المدن والموارد التي ستنخرط في التنفيذ.

١١ - أقر المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) نوعا رئيسيا من العمل مكرسا لتعزيز عملية منع الكوارث والتأهب لها على أنه متابعة لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. وتهدف الأنشطة إلى الاستفادة من المنجزات السابقة في مجال التخفيف من حدة الكوارث وتشجيع الأخذ بنهج مشترك التخصصات إزاء الأخطار الطبيعية، وتطبيق العلم والتكنولوجيا للحد من أثر الأخطار الطبيعية، والتعليم والتدريب المتعدد التخصصات وإذكاء الوعي بالكوارث لدى صانعي السياسات، وقادة المجتمع المحلي والجمهور.

١٢ - وضع المؤتمر العالمي الرابع عشر للأرصاد الجوية برنامجا شاملا بشأن منع الكوارث الطبيعية والتخفيف من تأثيرها، يستهدف كفالة التنسيق داخل برامج المنظمة العالمية للأرصاد الجوية وأنشطتها فيما يتعلق بهذا الموضوع، وكذلك زيادة دعم المنظمة لتنفيذ الاستراتيجية. وفي المؤتمر نفسه، أُقر مشروع جديد للحد من الكوارث الطبيعية في الأراضي المنخفضة الساحلية استجابة لطلب قُدم في مؤتمر القمة العالمي. وأدرجت مبادرات جديدة من البرامج السابقة للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية في الخطة السادسة الطويلة الأجل للمنظمة (٢٠٠٤-٢٠١١). وتشترك المنظمة أيضا في الرصد المنتظم لإعصار النينيو وفي تعزيز المركز الدولي لدراسة ظاهرة النينيو، بالتعاون مع حكومة إكوادور وأمانة الاستراتيجية، بالإضافة إلى رئاسة الفريق العامل المعني بالمناخ والكوارث والتابع لفرقة العمل. ويجري إعداد مشاريع لإنشاء نظام للإنذار بالمناخ والربط بين قاعدتي بيانات المناخ والكوارث المتعلقة بالفيضانات.

١٣ - بذلت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ نشاطا خاصا في دعم الدول الأعضاء في متابعة مؤتمر القمة العالمي في مجال إدارة الفيضانات وفي إطار لجنة الأعاصير المشتركة بين اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية والفريق المعني بالأعاصير الاستوائية، وذلك بهدف التعاون على الصعيد الإقليمي.

١٤ - وواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وضع سياسته الاستراتيجية المتعلقة باتقاء الطوارئ والتأهب لها وتقييمها وتخفيف حدتها والاستجابة لها. وكان من شأن تحليل أجري للأسباب والآثار البيئية الطويلة الأجل للطوارئ والآثار المحتملة بالنسبة للحكومات والمجتمع الدولي أن أفضى إلى نشوء ولايات معززة في الدورة الأخيرة لمجلس الإدارة.

باء - استعراض أعمال فرقة العمل المشتركة بين الوكالات للحد من الكوارث

١٥ - أجري استعراض أنشطة فرقة العمل المشتركة بين الوكالات للحد من الكوارث الطبيعية[1] كما طلبت الجمعية العامة في قرارها ٥٦/١٩٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر

٢٠٠١، عبر مشاورات أجريت مع المنظمات المشاركة. وقد حدد الاجتماعان الأولان المجالات ذات الأولوية وبيّنا أدوار الأعضاء المشاركين[٢]. وأنشئت أفرقة عاملة معنية بالمناخ والكوارث، برئاسة المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، وبالإنذار المبكر برئاسة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبتقييم أخطار الكوارث وقابلية التأثر بها وآثارها، برئاسة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبحرائق المناطق البرية برئاسة المركز العالمي لرصد الحرائق. وأنشئ أيضا فريق مناقشة مخصص للجفاف. وهناك هيئات تقنية وهيئات خبراء إضافية تتصل بأعمال فرقة العمل لمشاركتها في الأفرقة العاملة. علاوة على ذلك، اعتمدت فرقة العمل إطارا لتنفيذ الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث في اجتماعها الثالث بوصفه ''وثيقة حية'' ساعدت على توضيح أدوار فرقة العمل إزاء دور أمانة الاستراتيجية وسائر الشركاء.

١٦ - وخلص الاستعراض إلى أن فرقة العمل تمثل عملية أساسية لتمكين المجتمع الدولي من بناء فهم وتوجه استراتيجي أفضل بشأن الحد من الكوارث من حيث كونها عملية طويلة الأجل. وقد يسّر ذلك التشكيل الواسع النطاق لعضوية فرقة العمل من ممثلين عن الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ومنظمات المجتمع المدني. وكان من شأن الطابع المفتوح والجامع لاجتماعات فرقة العمل أن مكن عددا من الدول الأعضاء وغيرها من المنظمات المهتمة من المشاركة في عمل الهيئة. ويبدو أن فرقة العمل تتطور لتصبح محورا لشبكة من منظمات وكيانات من داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها مهمتها الحد من الكوارث.

١٧ - وأفضت مشاورات الخبراء المختلفة لفرقة العمل واجتماعاتهم وأنشطتهم إلى نتائج ملموسة بل وإلى نشوء فروع جديدة للمجتمع الدولي للحد من الكوارث (وترد تفاصيل ذلك في تقارير اجتماعات فرقة العمل، وهي متاحة على العنوان www.unisdr.org). وقد ناقشت فرقة العمل في اجتماعها السابع المعقود في نيسان/أبريل ٢٠٠٣ طبيعة أفرقتها العاملة ودورها المحتمل، فضلا عن التوازن الملائم بين دور فرقة العمل بوصفها منتدى دوليا للنقاش والحاجة إلى توفير مبادئ توجيهية ملموسة ومنتجات قائمة على أساس النتائج لصالح مجتمع الحد من الكوارث والتنمية. وستوفر نتائج استعراض استراتيجية يوكوهاما التوجه الملائم لهذا العمل في المستقبل. وفي غضون ذلك، سيكون هناك برنامج عمل انتقالي لعام ٢٠٠٤ يتضمن تقديم الدعم لوضع إطار للإرشاد ورصد الحد من الكوارث، وللمخاطر وقابلية التأثر بها في المناطق الحضرية، ولإدماج الحد من الكوارث في التنمية المستدامة، وربط التكيف لتغير المناخ بالحد من الكوارث، وتوجيه اهتمام خاص لأفريقيا.

١٨ - ومن خلال الاستعراض، حدد أعضاء فرقة العمل أيضا عددا من أوجه الضعف والقصور التي ينبغي التصدي لها ومنها الحاجة إلى:

- اعتماد دور وتوجه أكثر استراتيجية لاستنباط استراتيجيات وسياسات ولتحديد الثغرات في سياسات وبرامج الحد من الكوارث
- إبراز أهمية الحد من الكوارث داخل الأمم المتحدة والحصول على دعم من الميزانية العادية وضمان الانتقال والاتصال بين نظام الإغاثة والشؤون الإنسانية وقطاعات التنمية في إطار نهج للتنمية المستدامة
- كفالة أن يتضمن العمل الذي تقوم به الأفرقة العاملة تقديم مشورة خاصة بشأن إكمال مختلف مواضيعها ومنتجاتها في عمليات وضع السياسات وإدماجها، مع اعتماد نهج موجه نحو الزبائن والمساعدة في صنع القرارات وتوفير الإرشاد في مجال الحد من الكوارث، مع وضع مجالات العمل الأخرى، التي ليست عاجلة بنفس القدر وإن كانت بنفس الأهمية، نصب العين. وبإمكان القيام بذلك من خلال آليات مخصصة تتضمن بضعة من أعضاء فرقة العمل المهتمين
- ضم منظمات تمثل السلطات المحلية والمنظمات التي يتصل عملها بالتنمية المستدامة. وفرقة العمل بحاجة أيضا إلى تعزيز صورتها وبروزها على المستوى السياسي.

وخلص الاستعراض إلى أن فرقة العمل قدمت إسهاما إيجابيا وكبيرا على الرغم من قلة الموارد المتاحة لدعم أنشطتها.

جيم - الاستعراض العالمي لمبادرات وإنجازات الحد من الكوارث منذ اعتماد استراتيجية يوكوهاما

١٩ - عملا بقرار الجمعية العامة ٥٧/٢٥٦، بدأت فرقة العمل وأمانة الاستراتيجية استعراض استراتيجية يوكوهاما من أجل عالم أكثر أمانا: مبادئ توجيهية لاتقاء الكوارث الطبيعية والتأهب لها وتخفيف حدتها، وخطة عملها[٣] لدراسة إنجازات تنفيذ الحد من الكوارث وتحديد الثغرات وإعداد توصيات للأولويات في المستقبل لتوجيه ما تقوم به الدول الأعضاء من عمل. ويأخذ الاستعراض في الاعتبار عدة عمليات ذات صلة بالأمر من قبيل خطة جوهانسبرغ للتنفيذ واستعراض السنوات العشر والتحضير لإجراءات المتابعة لخطة عمل بربادوس لعام ١٩٩٤ للدول النامية الجزرية الصغيرة وبدء عقد الأمم المتحدة للتثقيف من أجل التنمية المستدامة (٢٠٠٥-٢٠١٤).

٢٠ - ويتمثل أحد التطورات الهامة بالنسبة للاستعراض في الإطار المقترح للإرشاد والرصد من أجل الحد من أخطار الكوارث. والهدف من هذا الإطار الجديد هو زيادة فهم ممارسات الحد من أخطار الكوارث وفعاليتها من خلال عملية قائمة على المشاركة والبناء على

التطبيقات الحالية. ويهدف هذا الإطار إلى تحديد العناصر والمبادئ الرئيسية للحد من الكوارث من أجل إرشاد العمل وتحديد العلامات وغير ذلك من المؤشرات التي يمكن أن تستخدم لرصد الجهود وتقييم ما يحرز من تقدم. وقد عقدت أمانة الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مشاورة واسعة النطاق على الإنترنت مع خبراء في جميع أنحاء العالم. وستقدم فرقة العمل المساعدة والمشورة بشأن هذه العملية حيث سيشارك عدة أفراد من أعضاء فرقة العمل بصورة مباشرة في العملية إلى جانب اتحاد الوقاية الاستباقية.

٢١ - وستقوم أمانة الاستراتيجية قريبا بطلب تقارير وطنية وإقليمية عما أحرز من تقدم وإنجازات في الحد من الكوارث وعن أوجه القصور في ذلك. ويجري بالفعل عقد مجموعة من المشاورات الإقليمية والمواضيعية متصلة بالمؤتمرات التي تنظمها المنظمات الشريكة. وقد عقدت أول مشاورة إقليمية في آسيا استضافتها حكومة اليابان في مكتب محافظ هيوغو، وذلك في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣. وقد ناقشت دول جزر جنوب المحيط الهادئ في اجتماع استضافته لجنة جنوب المحيط الهادئ لعلوم الأرض التطبيقية عُقد في فيجي في أيار/مايو ٢٠٠٣ الإنجازات وأوجه القصور والاحتياجات بالنسبة للمستقبل، وسيحذو منتدى أوروبا والبحر الأبيض المتوسط المعني بالحد من الكوارث حذو اللجنة في ذلك بعقده اجتماعا في مدريد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣. وستجرى عدة مشاورات مواضيعية وإقليمية أخرى في عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤. وسوف تعرض النتائج المتاحة في إصدار عام ٢٠٠٣ من منشور الاستراتيجية الرئيسية المعنون ''العيش مع المخاطر: استعراض عالمي لمبادرات الحد من الكوارث''، وسيجري استكمال هذا المنشور في إصدار عام ٢٠٠٤.

٢٢ - ويتوقع أن يوفر استعراض استراتيجية يوكوهاما ونتائج المؤتمر الدولي الثاني للإنذار المبكر تسويغا ماديا لتجديد ورفع مستوى الالتزامات السياسية تجاه الحد من الكوارث وأن يدفع الحكومات والمجتمعات المحلية إلى اتخاذ مزيد من الإجراءات من خلال برنامج موسع للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥ ليتزامن ذلك مع غايات الأهداف الإنمائية للألفية ولجنة التنمية المستدامة. وينبغي أن يناقش هذا البرنامج ويعتمد في المؤتمر العالمي الثاني للحد من الكوارث الذي سيضم خبراء تقنيين ووفودا من الدول الأعضاء وينتظر أن يعقد في اليابان في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥.

دال - شراكات إضافية

٢٣ - عملا بطلبات من الجمعية العامة، أُحرز تقدم في إشراك منظمات أخرى من أجل تحسين تنفيذ الاستراتيجية. فالشراكات حاسمة بالنسبة لأمانة الاستراتيجية. وقد تم التوصل

إلى إبرام عدة اتفاقات تشمل مسائل من قبيل الأخطار في المناطق الحضرية (مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل))؛ دراسة الأوجه المشتركة بين الكوارث الطبيعية والكوارث التكنولوجية (مع مركز البحوث المشتركة التابع للجنة الأوروبية)؛ وآثار تنوع المناخ وتغيره (مع المعهد الدولي لبحوث التنبؤ بالمناخ)؛ وتقديم الدعم لتوعية الجمهور وتثقيفه ولدمج السياسات من أجل الحد من الكوارث على الصعيد الوطني عن طريق توحيد الأرضيات المتعددة القطاعات للحد من الكوارث على الصعيدين الوطني والإقليمي (مع مركز أمريكا الوسطى لتنسيق الاتقاء من الكوارث الطبيعية). ويجري حاليا إعداد عدد من الاتفاقات الأخرى مع عدة منظمات إقليمية أخرى في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ.

٢٤ - أُنشئ الاتحاد الدولي المعني بالانهيارات الأرضية والبرنامج الدولي للانهيارات الأرضية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ بهدف تعزيز التنسيق على الصعيد الدولي بشأن مسائل الانهيارات الأرضية. وقد شاركت أمانة الاستراتيجية في اللجنة التحضيرية والدائمة للاتحاد مع اليونسكو والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية ومنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة ومع حكومة كندا وإيطاليا واليابان والنرويج والولايات المتحدة الأمريكية. وقد اختير للتنفيذ خمسة وعشرون مشروعا تتصل بإجراء بحوث متعمقة حول الانهيارات الأرضية، وقاعدة بيانات بشأن تقييم أخطار الانهيارات الأرضية، والتخفيف من حدة أخطار الانهيارات الأرضية، والجوانب الثقافية والمجتمعية، وبناء القدرات والاتصال والإعلام.

٢٥ - وواصلت أمانة الاستراتيجية تعاونها الوثيق مع اتحاد الوقاية الاستباقية، ومع تحالف عالمي ذي توجه مشاريعي وشبكة مرنة من الحكومات والمنظمات الدولية والمؤسسات الأكاديمية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني. وبحكم قرب مقر أمانة اتحاد الوقاية التي نُقلت مؤخرا إلى الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر في جنيف، سوف تتعزز علاقة العمل بين أمانة الاستراتيجية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر.

٢٦ - إلى جانب ذلك، وتمشيا مع الجهود الرامية إلى تعزيز التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وأمانة الاستراتيجية بعملية تقييم ذاتي أولي لأنشطتها المتصلة بالكوارث. وإلى جانب تحديد مجالات بعينها للتآزر وتعزيز الأنشطة العملية فيما بين الكيانات الثلاثة، وخاصة من أجل دعم القدرات الإقليمية والوطنية، أدت هذه العملية إلى مزيد من التعاون والفهم لأدوارها ووظائفها الرئيسية وهي:

- مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بوصفه الهيئة التنسيقية للمساعدة الإنسانية الدولية
- أمانة الاستراتيجية بوصفها الهيئة التنسيقية لتنفيذ الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث وسياسات الحد من الكوارث والدعوة على الصعيد الدولي
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بوصفه منظمة بناء القدرات الوطنية في مجال الحد من الكوارث ودعم التنسيق الإنساني على الصعيد الوطني عبر شبكة المنسقين المقيمين.

ويُتوقع أن يستمر تطور هذا الترتيب الثلاثي ليشمل شركاء أساسيين آخرين كالاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر وأعضاء اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، وذلك بإنشاء فرقة عمل معنية بالكوارث الطبيعية ضمن إطار اللجنة الدائمة.

هاء – الاتصال على الصعيد الإقليمي

٢٧ – يحتل الاتصال على الصعيد الإقليمي مركزا محوريا بالنسبة لتنفيذ الاستراتيجية لأنه وسيلة لإدخال أفضل الممارسات بدمج السياسات والدعوة وتقاسم المعلومات للمساعدة في تعزيز وتقوية التعاون في مجال الحد من الكوارث فيما بين الجهات المعنية على الصعيد الإقليمي، ولتوحيد جهودها وإثرائها وللعمل في سبيل تعزيز الشراكات الإقليمية. وقد أحرز تقدم ملحوظ إلى أبعد حد في أفريقيا.

٢٨ – تتعرض أفريقيا لمجموعة متنوعة من الكوارث الطبيعية، وخاصة الفيضانات الكبيرة والجفاف وما يتصل بذلك من مسائل أمن غذائي وعواصف مدارية وانفجارات بركانية، لا تؤدي فحسب إلى خسائر كبيرة، بل إنها تفاقم المشاكل المزمنة الأخرى التي تعاني منها المنطقة كالفقر والصراعات وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وقد بدأت أمانة الاستراتيجية برنامج اتصال لأفريقيا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ بموظف واحد في ضيافة البرنامج الإنمائي في نيروبي. وبالتعاون مع المستشار الإقليمي للحد من الكوارث الطبيعية التابع للبرنامج الإنمائي وخبراء إقليميين آخرين، يعمل البرنامج الأفريقي على نحو وثيق مع مجموعة من الكيانات، وهو يسهم بنشاط في أحداث تتصل بالحد من الكوارث، ويقوم بأنشطة الدعوة على مستويات متعددة بشأن الصلات القائمة بين الحد من الكوارث والحماية البيئية وتغير المناخ والتخفيف من حدة الفقر والتنمية المستدامة. وكان هذا موجها نحو واضعي السياسات والمديرين على الصعد الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية. والعمل في مجال الحد من الكوارث يكتسب زخما في الوقت الحاضر، وتبذل جهود لربط إدارة أخطار الكوارث بالشبكات الإقليمية الهامة مثل الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا.

٢٩ - ويقدم برنامج الاتصال لأفريقيا أيضا فُرصا لتقديم المشورة وتبادل المعرفة والمعلومات، من ذلك مثلا عن طريق موقع الشبكة www.unisdrafrica.org والمنشور الذي يصدر كل سنتين بشأن الحد من الكوارث في أفريقيا، واستجابة لطلبات مباشرة وردت من جهات فاعلة دون إقليمية عديدة. وقد أثارت مجموعة تعليمية لتوعية الجمهور صدرت بصورة مشتركة مع مركز رصد الجفاف في نيروبي ردودا إيجابية لدى المدرسين ووردت بشأنها طلبات للحصول على مزيد من المعلومات.

٣٠ - وقد عمل البرنامج الأفريقي على تعزيز التعاون في تعميم المنظور الجنساني في مجال الحد من الكوارث في أفريقيا. وفي اجتماع عُقد مؤخرا للمهنيات وكبار الموظفات في مجال إدارة الأعمال في أوروبا وأفريقيا، عرض البرنامج اقتراحا، لقي استقبالا جيدا، بالعمل مع المرأة في أفريقيا للقيام بدراسة مشتركة عن ممارسات الإنذار المبكر من منظور جنساني والمشاركة في تنظيم مؤتمر إقليمي بشأن المنظور الجنساني في مجال الحد من الكوارث والتنمية المستدامة.

٣١ - يجري الآن إعداد استراتيجية، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لدعم تنمية القدرات ومناهج العمل الوطنية للحد من الكوارث. وانعقدت في جيبوتي وأوغندا ومدغشقر حلقات عمل لمناهج العمل الوطنية بشأن الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث. وأجريت مشاورات أولية مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بشأن التعاون في مجالات الدعوة وإدارة المعلومات ووضع السياسات من أجل الحد من الكوارث.

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٣٢ - جرى أثناء عام ٢٠٠٣ تعزيز برنامج الاتصال لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي يوجد مقره بكوستاريكا وذلك بالتعاون مع منظمة الصحة للبلدان الأمريكية. واحتلت مسألة تعزيز القدرات من أجل تنفيذ الاستراتيجية الإقليمية بمزيد من الفعالية على مستويات متعددة مركز الصدارة بين الجهود التعاونية المبذولة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والشركاء على الصعيد دون الإقليمي ومركز تنسيق الوقاية من الكوارث الطبيعية في أمريكا الوسطى والوكالة الكاريبية للاستجابة للطوارئ في حالات الكوارث ورابطة الدول الكاريبية وجماعة دول الإنديز ومصرف الإنديز الإنمائي واللجنة المنشأة حديثا، المعنية بالوقاية من الكوارث والتصدي لها في منطقة الإنديز.

٣٣ - وواصلت الأنشطة الجارية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تركيزها على استحداث سبل وشراكات ابتكارية للتوعية والتثقيف، وذلك لتلبية احتياجات المجتمعات

المحلية المعرّضة لأشد الأخطار. وجرى أيضا تقديم الدعم لمركز أبحاث النينيو الدولي الذي بدأ عمله في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ مع حكومة إكوادور والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، وذلك لتعزيز السياسات والمؤسسات على الصعيد الإقليمي.

٣٤ - وقام مركز المعلومات الإقليمي المعني بالكوارث، وهو مبادرة تولى رعايتها منظمة الصحة للبلدان الأمريكية وأمانة الاستراتيجية وحكومة كوستاريكا والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر ومركز تنسيق الوقاية من الكوارث الطبيعية في أمريكا الوسطى ومنظمة أطباء بلا حدود، بتكثيف أنشطته على مدى السنة الماضية، ولديه الآن مجموعة تناهز ١٤ ٠٠٠ وثيقة، عدد كبير منها في شكل إلكتروني كامل النص.

٣٥ - ويقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية ومنظمة الصحة العالمية وغيرها من الشركاء بدعم الوكالة الكاريبية للاستجابة للطوارئ في حالات الكوارث من أجل وضع وتنفيذ برنامج شامل لإدارة الكوارث، وهو برنامج أقرته واعتمدته ١٦ دولة مشاركة. ويقوم برنامج الأمم المتحدة حاليا بتقديم الدعم لاستحداث مبادرات للربط الشبكي في مجال المعرفة على الصعيد دون الإقليمي بمنطقة البحر الكاريبي، مثل المبادرة الكاريبية لإدارة الأخطار، التي تركز على ربط التكيف لتغيرات المناخ بالحد من الكوارث.

آسيا

٣٦ - يجري الآن تعزيز عدد من البرامج الهامة في آسيا بفضل جهود تبذلها الجهات الإقليمية ذات الصلة وأمانة الاستراتيجية من أجل تحسين التعاون وتحقيق الاتساق في أنشطة تنمية المؤسسات ودعم السياسات. ومن بين الشركاء في هذا الصدد المركز الآسيوي للتأهب للكوارث في بانكوك، والمركز الآسيوي للحد من الكوارث في كوبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وذلك ضمن جهات أخرى.

٣٧ - وشرعت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، بدعم من الصين والهند والوكالة الفضائية الأوروبية، في تنفيذ مشروع بشأن بناء القدرات من أجل إدارة الكوارث في آسيا والمحيط الهادئ، وهو مشروع يركز على تمكين البلدان المشاركة من تعزيز قدراتها وتنظيم مواردها الداخلية لإدراج تكنولوجيا المعلومات في مجال الحد من الكوارث الطبيعية، ولا سيما فيما يتعلق بالفيضانات والجفاف، وكذلك لكفالة إمكانية حصول هذه البلدان على الدعم الكافي من المبادرات الدولية المعنية بشؤون الفضاء. ووضعت رابطة أمم جنوب شرق آسيا برنامجا إقليميا شاملا لإدارة الكوارث، وهو برنامج يرمي إلى توحيد أنشطة إدارة الكوارث التي تقوم بها البلدان الأعضاء في هذه الرابطة كل على حدة، ويهدف

أيضا إلى تشجيع المزيد من التعاون فيما بينها. ووضعت لجنة نهر ميكونغ برنامجا طويل الأجل لإدارة الفيضانات، وذلك على أساس الأولويات التي حددتها البلدان الأعضاء للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٨.

منطقة المحيط الهادئ

٣٨ - يجري حاليا تركيز الجهود على دعم أنشطة أهم المنظمات الإقليمية، ولا سيما لجنة جنوب المحيط الهادئ لعلوم الأرض التطبيقية، وذلك بالتعاون مع شركاء آخرين، مثل استراليا ونيوزيلندا، وهما من البلدان المتعاونة في هذا المجال منذ وقت طويل على الصعيد الإقليمي مع دول المحيط الهادئ الأعضاء بشأن الحد من الكوارث. وساهمت لجنة جنوب المحيط الهادئ لعلوم الأرض التطبيقية في تعزيز إمكانيات الدول الأعضاء بالمنطقة لتقييم إدارة مخاطر الكوارث ولتنفيذ الاستراتيجية، وشرعت في تنفيذ برنامج معني بالمخاطر من أجل دول هذه الجماعة مدته ثلاث سنوات، وذلك لتحسين تقييم المخاطر وممارسات إدارتها من أجل بناء مجتمعات أكثر أمنا. وتقوم لجنة جنوب المحيط الهادئ لعلوم الأرض التطبيقية وأمانة الاستراتيجية وغيرهما من الشركاء بوضع اقتراح لتنفيذ مشروع للتعاون الإقليمي، وهي تعمل من أجل إنشاء مركز للاستراتيجية بالمنطقة بغية تعزيز الجهود الرامية إلى الحد من الكوارث.

أوروبا

٣٩ - تشارك أمانة الاستراتيجية مع شركاء من أوروبا في تنفيذ مبادرة اتصال إقليمية انطلاقا من القدرات والشبكات الموجودة في منطقة أوروبا والبحر الأبيض المتوسط. وتشمل المبادرة مناهج العمل الوطنية والحكومات والمؤسسات الأكاديمية وغيرها من الجهات ذات الصلة ضمن حوار واسع النطاق تشارك فيه الشبكات الدولية الرئيسية الموجودة بالمنطقة. وعلى إثر دعوة وجهتها الحكومة الألمانية، تم عقد اجتماع أول لمناهج العمل الوطنية الأوروبية في بون في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣. وأُجريت مشاورات مع اللجنة الأوروبية ومع مجلس أوروبا اللذين يشكلان، إلى جانب اللجنة الاقتصادية لأوروبا، لبّ الشراكة الإقليمية في أوروبا في المستقبل. ويعد منتدى منطقة أوروبا والبحر المتوسط المعني بالحد من الكوارث أحد المعالم الرئيسية في هذا المجال، ومن المنتظر أن يعزز التعاون في جميع أرجاء المنطقة.

واو - الأنشطة الأخرى

٤٠ - نفذت وكالات الأمم المتحدة والشركاء مجموعة واسعة النطاق من الأنشطة التي أسهمت إسهاما كبيرا في تنفيذ الاستراتيجية. وفيما يلي الأنشطة المنفذة أثناء إعداد التقرير.

بناء القدرات

٤١ - قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بزيادة قدراته لتقديم المساعدة إلى البلدان في جميع أنحاء العالم في مجال الحد من الكوارث بتعيينه أربعة مستشارين إقليميين للحد من الكوارث ويدعمهم خمسة من أخصائيي البرامج، حيث قدموا الدعم إلى أكثر من ٤٠ بلدا أثناء السنة الماضية. وفي ألبانيا ومدغشقر وهايتي وبلدان أخرى، جرت تنمية عمليات بناء القدرات الوطنية وتعزيز المؤسسات لرسم استراتيجيات للحد من المخاطر ومناهج عمل وطنية. وقام برنامج التدريب على إدارة الكوارث المشترك بين الوكالات بتعزيز قدرات ١٧ فريقا قطريا تابعا للأمم المتحدة في العام الماضي. وقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم للتخطيط المحلي للحد من المخاطر، وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تلقت الدعم ١٥٠ لجنة محلية معنية بالحد من الكوارث في البلدان المتضررة من جراء الأعاصير. وبالإضافة إلى ذلك استفادت من ذلك أكثر من ١٠٠ لجنة محلية في بلدان مثل ألبانيا ومدغشقر وملاوي وفييت نام. وتمثل هذه الجهود إسهاما كبيرا في تحقيق أهداف الاستراتيجية، إذ مكَّنت المجتمعات المحلية من الصمود أمام الآثار المترتبة عن الكوارث.

٤٢ - واستحدث الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر عملية للتقييم الذاتي مع جمعياته الوطنية البالغ عددها ١٧٩ جمعية، وذلك لتوفير استعراض عالمي للقدرات والموارد في مجال الحد من الكوارث والتأهب لها في جميع أنحاء العالم ولمساعدة الجمعيات الوطنية على تخطيط وتحديد مجالات عملها بمزيد من الفعالية. وتلقى أكثر من ٦٠ جمعية وطنية الدعم لتنمية قدراتها في مجال إدارة الكوارث، بما في ذلك اتخاذ تدابير استباقية للحد من الكوارث. ووضع الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر أيضا تقييمات بشأن المخاطر والقابلية للتأثر بالكوارث والقدرات وذلك لتحديد وتحليل المخاطر المتصلة بالكوارث الطبيعية في المجتمعات المحلية وعلى الصعيد الوطني. وتتمثل إحدى النتائج الهامة في أن هذه التقييمات ينبغي أن تنفذ بالاشتراك مع السلطات الحكومية والجهات الفاعلة الأخرى مثل الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية إذا أُريد لها أن تفضي إلى برامج فعالة.

٤٣ - وشرع مركز الأمم المتحدة للتنمية الإقليمية في يوغو باليابان في تنفيذ برنامج تدريب في أفغانستان لزيادة قدرات الحكومات الوطنية والمحلية وذلك بتقديم الدعم التقني لزيادة السلامة في أعمال التشييد. ويرمي مشروع المركز الثلاثي السنوات المتعلق بالاستدامة في إدارة الكوارث في المجتمعات المحلية، الذي يرمي إلى تحقيق سلامة سبل العيش واستدامتها بتخفيف حدة الكوارث بصورة فعالة على صعيد المجتمعات المحلية، وذلك على أساس تحليل الخبرات والممارسات الناجحة لمشروعات نموذجية عديدة نُفذت في آسيا.

الوعي العام والدعوة والمبادئ التوجيهية

٤٤ - تمشيا مع السنة الدولية للمياه العذبة، ركزت الحملة العالمية للحد من الكوارث لعام ٢٠٠٣ على أهمية المياه في مجال الحد من الكوارث، وترمي الحملة إلى تغيير أفكار الناس وسلوكهم إزاء الكوارث المائية والمناخية. وبالإضافة إلى اليوم الدولي للحد من الكوارث، ويوافق ٨ تشرين الأول/أكتوبر، فقد تم توسيع نطاق الحملة لتشمل اليوم العالمي للاحتفال بالمياه الذي سيكون في آذار/مارس ٢٠٠٤، والذي يتم تنسيقه بصورة مشتركة مع المنظمة العالمية للأرصاد الجوية ومع أمانة الاستراتيجية. وسيكون موضوعه ''المياه والكوارث''.

٤٥ - وتركز طبعة ٢٠٠٢ المعنونة ''تقرير عن الكوارث في العالم'' التي أصدرها الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر على الحد من المخاطر وتحديد التحديات والفرص. ويتخذ التقرير الآن مرشدا لأعمال الكثير من جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر الوطنية. وسيركز ''التقرير المتعلق بقابلية التأثر بكوارث العالم'' الذي أصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والذي سيصدر في نهاية عام ٢٠٠٣، على الاتجاهات المعاصرة في تغير أنماط مخاطر الكوارث الطبيعية والقابلية للتأثر بها وسيدعو إلى وضع استراتيجيات وسياسات ذات صلة للحد من مخاطر الكوارث. ويعد التقرير مكملا لمنشور الاستراتيجية المعنون ''العيش في ظل المخاطر''، وسيتم في العام المقبل ضم التقريرين في تقرير واحد. وقد كانت الطبعة الأولى من ''تقرير تنمية المياه في العالم'' للأمم المتحدة ثمرة تعاون فيما بين ٢٣ وكالة وأمانة من أمانات الاتفاقيات التابعة للأمم المتحدة. وهو يرسي الأساس لعملية رصد وإبلاغ منتظمين في جميع أنحاء المنظومة تقوم بها الأمم المتحدة ولاستحداث منهجيات وبيانات معمارية.

٤٦ - وجرى إعداد عدد من الكتيبات والمبادئ التوجيهية التقنية، وممن قام بذلك اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي أعدت ''كتيب لتقييم الآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الناجمة عن الكوارث''، واللجنة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ التي أعدت ''مبادئ توجيهية بشأن الإدارة والتخطيط المشترك من أجل التخفيف من آثار الفيضانات والتأهب لها''. ومنشور ''المبادئ التوجيهية لتخفيف الخسائر الناجمة عن الفيضانات'' الذي أعدته الإدارة الوطنية لدراسة المحيطات والغلاف الجوي بالاشتراك مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية واللجنة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ وأمانة الاستراتيجية.

المخاطر التي تتعرض لها المناطق الحضرية

٤٧ - نُفذت عدة مبادرات للتصدي للمخاطر التي تتعرض لها المناطق الحضرية. وأجرى برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في عام ٢٠٠٢ مشاورات مع السلطات المحلية وقطاعات إدارة الكوارث ووزارات الإسكان في منطقة البحر الكاريبي وأمريكا الوسطى. ويجري الآن إعداد برنامج تشارك فيه المجتمعات المحلية لدعم إحدى شبكات المدن من أجل تحسين القدرات على التصدي لمخاطر الكوارث. وبدأ تنفيذ مشروع نموذجي مع اليونسكو في شباط/فبراير ٢٠٠٣ للمضي في وضع وتنفيذ منهجية لتقييم الأخطار على الصعيد المحلي والحضري في أربع مدن بأمريكا اللاتينية. ويقوم هذا الأمر على الخبرات المستقاة من وسائل تقييم المخاطر لتقييم حماية المناطق الحضرية من كوارث الزلازل، وهو متصل بمبادرات أخرى تابعة لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) والمجلس الدولي للمبادرات البيئية المحلية. ويقوم البرنامج الآسيوي للتخفيف من الكوارث في المناطق الحضرية، التابع للمركز الآسيوي للتأهب للكوارث، وهو برنامج مدته ثماني سنوات يموله مكتب المساعدات الاتحادية في حالات الكوارث التابع لوكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، بتنفيذ برامج للتخفيف من حدة المخاطر في ١٤ مدينة بآسيا. ويقدم أيضا دورات تدريبية بشأن التخفيف من آثار الكوارث في المناطق الحضرية والتخفيف من قابلية تأثر المدن بالزلازل للفئات الإقليمية والوطنية والمحلية، بغية تشجيع إعادة تنفيذ تدابير التخفيف الناجحة وتكييفها. واستضاف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، حلقة عمل إقليمية في نيروبي لمناقشة اتجاهات تراكم المخاطر في المناطق الحضرية ولرسم خطة عمل لإذكاء الوعي لدى الحكومات المحلية والوطنية والمنظمات غير الحكومية والوكالات الدولية في أفريقيا.

خطة المياه وظاهرة الجفاف

٤٨ - شكّل المنتدى العالمي الثالث للمياه المعقود في كيوتو في آذار/مارس ٢٠٠٣ فرصة لإحراز تقدم في مجال الإدارة المتكاملة للمخاطر بوصفها أحد عناصر الإدارة المتكاملة للمياه. وجرت مناقشة الكوارث والحلول المتصلة بالمياه في اجتماعات مائدة مستديرة تقنية ووزارية متعلقة بالسياسات. وعقدت أمانة الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، بالتعاون مع المركز الآسيوي للحد من الكوارث، اجتماعا خلال منتدى العيش في ظل المخاطر والخطوات نحو الحد من الكوارث بصورة فعالة. وعقدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ دورة لمناقشة التعاون الإقليمي في التأهب لمواجهة الفيضانات والحد منها. وأُعد تقرير عن الدور الذي يمكن أن يضطلع به قطاع التأمين والخدمات المالية الأخرى في إدارة المخاطر في مجالي المياه والمناخ. وتم الشروع في مشروع مشترك بين المنظمة

العالمية للأرصاد الجوية والشراكة العالمية للمياه متعلق بإدارة الفيضانات في سياق الإدارة المتكاملة لموارد المياه.

٤٩ - وأعد فريق المناقشة المخصص المعني بالجفاف التابع لفرقة العمل مخططا لشبكة عالمية للحد من مخاطر الجفاف لدعم الشبكات الإقليمية. وستيسر هذه المبادرة تبادل الخبرات والدروس المستخلصة وتشجع تحسين العلاقات فيما بين نظم الإنذار المبكر القائمة الخاصة بالجفاف. وتتواصل مشاريع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي المتعلقة بالشبكات الإقليمية للتأهب للجفاف.

٥٠ - واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر التي حظيت حتى الآن بـ ١٨٨ تصديقا تيسر تقديم المساعدة للبلدان في جمع وتحليل وتبادل البيانات والمعلومات ذات الصلة التي تعد أساسية للقيام بمراقبة منهجية لعملية التصحر ولتقييم أثر الجفاف. وقد ناقشت أمانتا كل من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر والاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث الكيفية التي يمكن بها لهذا النشاط أن يساهم في تنفيذ الاستراتيجية والشبكات المعنية بالجفاف. ويجري تنفيذ برنامج للتأهب للجفاف والتخفيف من وطأته يهدف إلى تشجيع استخدام المعلومات المناخية في عملية اتخاذ القرار على صعيد المزارعين من قِبل المنظمة العالمية للأرصاد الجوية بالتعاون مع الإدارة الوطنية للمحيطات والغلاف الجوي بالولايات المتحدة الأمريكية وشركاء وطنيين وإقليميين.

التطبيقات الفضائية والاتصالات السلكية واللاسلكية

٥١ - واصل مكتب الأمم المتحدة لشؤون الفضاء الخارجي أنشطته في مجال التطبيقات الفضائية للحد من الكوارث. وفي عام ٢٠٠٣، أقرت اللجنة الفرعية العلمية والتقنية التابعة للجنة المعنية بالاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي بمساهمات أمانة الاستراتيجية في وضع برامج فضائية لها علاقة بالحد من الكوارث الطبيعية، وبخاصة تنظيم حلقتي عمل إقليميتين بشأن استخدام الفضاء لإدارة الكوارث الطبيعية عُقِدتا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقد أوصت حلقة العمل الخاصة بآسيا التي نظمتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، بالتعاون مع مكتب شؤون الفضاء الخارجي، بأنشطة متابعة متعلقة بالفيضانات وفترات الجفاف وحددت مشاريع تجريبية ممكنة بغرض تنفيذها. وعُقِدت في رومانيا حلقة عمل أخرى خاصة بأوروبا.

٥٢ - وأصدر المؤتمر العالمي لتطوير الاتصالات الذي عقده الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية في اسطنبول في عام ٢٠٠٢ عددا من التوصيات لتشجيع استخدام موارد الاتصالات السلكية واللاسلكية في عمليات التخفيف من وطأة الكوارث والإغاثة

وخدمات الإنذار المبكر. ودخل الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية مؤخرا في ترتيب للتمويل المشترك قدَّم من خلاله كيان من القطاع الخاص التمويل لشراء محطات ساتلية وقدم الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية التمويل لشراء وقت البث. وستُستخدم تلك المعدات في التخفيف من وطأة الكوارث وفي الإغاثة. ومن المتوقع أن يوفر مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات (جنيف، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. وتونس، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥) فرصة لتعزيز الحد من الكوارث من خلال تكنولوجيا المعلومات.

ثانيا – الآثار السلبية للأحوال الجوية القاسية والكوارث الطبيعية المرتبطة بها على البلدان الضعيفة

٥٣ – يستجيب هذا الفرع للطلب الخاص الوارد في مقرر الجمعية العامة ٥٤٧/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، بتقديم تقرير إلى الدورة الثامنة والخمسين عن الآثار السلبية للأحوال الجوية القاسية والكوارث الطبيعية المرتبطة بها على البلدان الضعيفة، لا سيما البلدان النامية. فأثر الأحوال الجوية القاسية عبر العالم هائل، وما زال يعيق تقدم الاقتصادات النامية التي تصارع من أجل النمو. ففي حزيران/يونيه ٢٠٠٣ وحده، أشارت نشرة موجزة أصدرها المعهد الدولي للبحوث الخاص بالتنبؤات المناخية التابع لجامعة كولومبيا[٤] إلى حدوث فيضانات في جنوب غرب سري لانكا خلفت نحو ٣٠٠ حالة وفاة و ٢٠٠ ٠٠٠ مشرد وأضرارا اقتصادية هائلة؛ وموجة حرارة اجتاحت الهند قبل فترة الأمطار الموسمية وخلفت أكثر من ١ ٠٠٠ حالة وفاة؛ ووقوع فيضانات في إثيوبيا وغرب كينيا شردت ما يربو على ١٦٠ ٠٠٠ شخص؛ وزيادات في حالات التهاب الكبد وداء اللولبيات المرتبطة بالأحوال الناجمة عن الفيضانات في الأرجنتين. وتسببت الفيضانات الكارثية التي اجتاحت أوروبا في شهر آب/أغسطس خسائر ناهزت ٢٠ بليون دولار. وعادل أثر الشتاء الحاد على منغوليا ١٥ في المائة من إجمالي الدخل القومي للبلد، بينما بلغت الوفيات الناجمة عن العواصف الاستوائية في ولايات ميكرونيزيا الموحدة معدلا مرتفعا بشكل استثنائي مقداره ٤٠ شخصا في كل ١٠٠ ٠٠٠ نسمة.

٥٤ – ويتمثل أحد مصادر القلق البالغ جدا في النمو الهائل الذي شهدته آثار الكوارث المتصلة بالأحوال الجوية خلال العقود الثلاثة الماضية. فقد كان متوسط الخسائر الاقتصادية الناجمة عن الأحوال الجوية القاسية خلال التسعينات ستة أضعاف ما كان عليه في الستينات. ويشير نفس القدر من القلق استنتاجُ اجتماع لخبراء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي[٥] بأن البلدان النامية تتأثر بشكل غير متناسب، حيث ترتفع خسائرها إلى مستوى يفوق بنحو

خمسة أمثال لكل وحدة الناتج المحلي الإجمالي ما يلحق بالبلدان الثرية ويتجاوز أحيانا سنة أو أكثر من التنمية الاقتصادية التي بُذِل في سبيلها الكثير وتوجد حاجة ماسة إليها.

٥٥ - وتفوق الكوارث المرتبطة بالأحوال الجوية - مثل فترات الجفاف والفيضانات وانجرافات التربة والعواصف والحرائق وأحيانا الأوبئة وانتشار الحشرات - بكثير الأنواع الأخرى من الكوارث. إن أنماط المخاطر الإقليمية في شكلها العريض معروفة جيدا، ومنها، على سبيل المثال، مناطق الإعصارات الاستوائية والمناطق شبه القاحلة المعرضة للجفاف والمناطق المتأثرة بظاهرة النينيو، ولكن تفاصيل توقيت وموقع وحدَّة أحوال جوية قاسية محددة تتسم إلى حد كبير بالعشوائية ومن غير الممكن التنبؤ بها، باستثناء التنبؤات بظاهرة النينيو موسما أو موسمين مقدما والإنذارات بالإعصارات الاستوائية وغيرها من الأحوال الجوية القاسية أياما قليلة قبل وقوعها. إن الأحوال الجوية والمناخية القاسية تعد خاصية طبيعية للنظام المناخي يتعين على المجتمع البشري التأقلم معها باستمرار. ومن المعقول التساؤل عما إذا كان الازدياد في آثار الكوارث يعود إلى التغيرات في المناخ. فقد حذر الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ أن من المحتمل جدا أن يتغير مناخ الكرة الأرضية خلال العقود القادمة بسبب الزيادات في مستويات تركز غازات الدفيئة التي يتسبب فيها النشاط البشري في الغلاف الجوي، مع ارتفاعات محتملة في معدلات الحرارة ومستويات البحار والأحوال الجوية القاسية (تساقطات مطرية قوية وفترات جفاف). وقد أظهرت تقييمات الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ لبيانات المناخ التاريخية حدوث ارتفاع في المتوسط العالمي لمعدلات الحرارة ومستويات البحار خلال القرن العشرين. غير أن هذه التقييمات ذاتها أشارت إلى حدوث تغيرات ضئيلة أو طفيفة فقط حتى الآن في العوامل الجوية التي تشكل النوع الغالب من الكوارث، مثل تساقط أمطار قوية أو الجفاف أو هبوب العواصف. وترتبط بعض التغيرات الملاحظة بازدياد قوة موجات النينيو إلى حد ما خلال الـ ٣٠ سنة الماضية، ولكن ينبغي الإشارة إلى أن توقعات الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ تشير إلى حدوث تغيرات ضئيلة نسبيا فقط في حجم النينيو خلال السنوات المائة المقبلة. ورغم أن تغير المناخ يشكل مصدر تهديد خطير في المدى الطويل وقد يكون بالفعل يؤثر في المخاطر المتصلة بالكوارث، فإن التغيرات الملاحظة حتى الآن في خصائص الأخطار الجوية والمناخية غير كافية، مع ذلك، لتفسير الازدياد السريع في الكوارث.

٥٦ - وفي نفس الوقت، يشير الرأي الذي يجمع عليه العاملون في مجال الحد من الكوارث إلى أن ضُعف المجتمعات في مواجهة مستوى الأخطار الحالي آخذ في التزايد. ومن المسلَّم به على نطاق واسع أن العديد من البلدان تراكم بسرعة مخاطر كامنة هائلة من خلال تركيز أعداد متنامية من السكان في أماكن خطيرة والتجريد من القدرات البيئية على تحمل الأخطار

وخلق مكامن ضعف اجتماعي واقتصادي جديدة بسبب الهجرة والتنمية الحضرية والنمو الاقتصادي. كما أن قطاع إعادة التأمين يشير إلى تزايد كثافة الموجودات المعرضة للخطر والمؤمَّنة. وعلى نحو متزايد، تكشف الحوادث الخطيرة حين تقع كمًّا كبيرا متراكما من المخاطر التي تطلق العنان لمستويات غير متوقعة من الآثار. وبالتالي، فإن الكوارث تعد من بين مظاهر انعدام الاستدامة.

٥٧ - وفي الوقت ذاته، يبقى تغير المناخ ذا صلة قوية بالكوارث والحد منها لعدة أسباب مهمة. أولا، قد تكون الاتجاهات الحالية الواضحة في البارامترات الجوية، رغم ضآلتها النسبية، تزيد بالفعل من حدة بعض الحوادث الخطيرة، وبخاصة حيث تكون الضغوط الاجتماعية والبيئية أصلا مرتفعة. ثانيا: دأب الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ على توقع احتمال زيادة وتيرة وحدَّة الأخطار في المستقبل. ومن غير المؤكد متى وأين ستحدث هذه التغيرات، ولا بد بالتالي من القيام بتحضيرات احترازية. وستكون الخطوات التي تحسن قدرتنا على التعامل مع المناخ السائد مستحبة على الخصوص وفعالة من حيث التكلفة. ثالثا، يمكن لتجربة البلدان في إدارة تقلبات المناخ الحالية وأشكاله القاسية، مثل حالات الجفاف التي تستمر سنوات عديدة، أن توفر دروسا قيِّمة لمعالجة التغيرات المتوقعة في المدى الطويل. رابعا، يوفر الحد من الكوارث مجموعة متينة وقيِّمة وناجعة من الأنشطة التي تدعم خطط التكيف مع تغيرات المناخ. وأخيرا، يُحتمل أن تغير سياسات تخفيف أثر الكوارث والمبادرات الرامية إلى الحد من الانبعاثات طبيعة المخاطر المتصلة بالمناخ، على سبيل المثال، من خلال إحداث تغييرات في استخدام الأراضي.

٥٨ - ولمعالجة هذه المسائل، تعمل أمانة الاستراتيجية وشركاؤها على تشجيع استخدام الحد من الكوارث بوصفه العنصر الرئيسي والمعد للتنفيذ من استراتيجيات التكيف مع تغيرات المناخ. ويكمِّل هذا الأمر الجهود الرامية إلى تعميم الحد من الكوارث في استراتيجيات التنمية. ويجري تنفيذ مبادرة لإعداد تقرير شامل عن الموضوع بمساهمة من العديد من أصحاب المصلحة، وتم الشروع في هذه المسألة في حدث على هامش اجتماع الهيئات الفرعية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ المعقود في حزيران/يونيه ٢٠٠٣ في بون برعاية مشتركة من الوكالة الألمانية للتعاون التقني والمركز المعني بتغير المناخ والتأهب للكوارث، الذي أنشأه الصليب الأحمر الهولندي في عام ٢٠٠٢، بالتعاون مع الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر. ويتواصل العمل المتعلق بالمسائل التقنية، مثل تطوير نوع أفضل من قواعد البيانات المتعلقة بالكوارث والمخاطر ومواطن الضعف والأخطار، ويجري الترويج للإشراك النشيط لخبراء الحد من الكوارث في التقييم المقبل للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، المزمع صدوره في عام ٢٠٠٧.

ثالثا – الاستنتاجات والتوصيات

٥٩ – رغم أن الاحترار العالمي ليس المسبب الرئيسي للاتجاهات الحالية في مجال الكوارث، فإن المسألتين بينهما رابط وثيق وينبغي معالجتهما بطريقة متكاملة. ومن الواضح أن إدارة المخاطر المتصلة بالمناخ والحد منها أصبحت مسألة مركزية في وقتنا. فالحد من مخاطر الكوارث حل ممكن وناجع للتكيف على الصعيد الوطني مع تغير المناخ. ويعد التفاعل والتنسيق بين قطاعات التنمية وإدارة مخاطر الكوارث وتغير المناخ أمرا أساسيا لتحديد المخاطر المناخية الراهنة والمستقبلية والحد منها. وتوفر الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث إطار التعاون في مجال تطوير منهجيات لتشخيص وقياس وتقييم ومواجهة الكوارث والأخطار ومواطن الضعف المتصلة بالأحوال الجوية والاتجاهات السائدة في تلك المجالات بطريقة منهجية على الصعد المحلية والوطنية والإقليمية والدولية. وسيشمل هذا الأمر تنسيق وتعزيز الحد من الكوارث بوصفه استراتيجية للتكيف مع تغير المناخ وإسداء المشورة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ والفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ وكيانات الأمم المتحدة الأخرى المعنية بشأن خيارات الحد من المخاطر.

٦٠ – ويتعين على الدول الأعضاء والمنظمات الدولية كفالة أن تشمل الخطط الإنمائية واستراتيجيات الحد من الفقر تقييم مخاطر الكوارث بوصفه عنصرا أساسيا وزيادة استثماراتها في مجال الحد من المخاطر ومواطن الضعف إذا أريد للمكتسبات الإنمائية ألا تُسحَق، لا سيما في أقل البلدان نموا والدول النامية الجزرية الصغيرة. وينبغي معالجة الأخطار الطبيعية والتكنولوجية إلى جانب التهديد المتزايد الذي يشكله فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وغيره من الأوبئة والظواهر المعقدة بنُهُجْ مشتركة وجهود جماعية من قبل المجتمع الدولي إذا أريد للأهداف الإنمائية أن تتحقق.

٦١ – ومن المتوقع أن يظهر استعراض استراتيجية وخطة عمل يوكوهاما لعام ١٩٩٤ الحاجة إلى زيادة الالتزام بالحد من الكوارث. وثمة توافق آراء على نطاق واسع بصدد النشوء فيما يتعلق بضرورة التحرك نحو برنامج عمل أكثر تحديدا في السنوات المقبلة لتوجيه ورصد الحد من الكوارث على النطاق العالمي. وسيوفر المؤتمر العالمي الثاني المعني بالحد من الكوارث فرصة للدول الأعضاء ومؤسسات الخبراء لمناقشة واعتماد مجموعة من المبادئ والأنشطة الموضوعية للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥ وتساهم بالتالي في إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ وأهداف الأمم المتحدة الإنمائية الأخرى. وقد رحبت فرقة العمل بالعرض الذي قدمته اليابان باستضافة مؤتمر من ذلك القبيل في كوبي ووافقت عليه في دورتها السابعة المعقودة في نيسان/أبريل ٢٠٠٣. والدول الأعضاء مدعوة إلى الموافقة على عقد

المؤتمر الذي يتمثل هدفه الرئيسي في تحديد الإنجازات والثغرات التي ينبغي معالجتها ووضع رؤية وتوصيات للعمل المستقبلي للاستراتيجية ولتنفيذ خطط الحد من الكوارث على جميع الصعد.

٦٢ - وخلال هذا العام، من المتوقع أن يعطي المؤتمر الدولي الثاني المعني بالإنذار المبكر الانطلاق لبرنامج موضوعي يهدف إلى تيسير الحوار والتعاون في المسائل المتصلة بالإنذار المبكر على الصعيدين العالمي والإقليمي بوصفهما عنصرا أساسيا في سياسة الحد من الكوارث. وسيشمل المؤتمر خطوات عملية لتحسين إدماج نظم الإنذار في السياسات والإدارة وتيسير الأنشطة والمصالح والخبرات ذات الصلة. ومن المتوقع أن تشكل النتائج المتمخضة عن المؤتمر عنصرا هاما في برنامج العمل المقرر إطلاقه من قبل المؤتمر العالمي الثاني المعني بالحد من الكوارث. والدول الأعضاء مدعوة إلى تقديم الدعم الموضوعي لهذه المبادرة.

٦٣ - وينبغي أن يحظى عمل فرقة العمل بمزيد من الدعم المالي والسياسي المتواصلين تمشيا مع استعراض أنشطتها الذي جرى مؤخرا. وينبغي مواصلة تحسين المستوى السياسي لعملية الحد من الكوارث والاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث. ولهذه الغاية، ينبغي رفع مستوى اجتماعات فرقة العمل أكثر، بما في ذلك تنظيم دورات يتعين أن تُمثَّل فيها المنظمات والكيانات الأعضاء على أعلى صعيد. وفي نفس الوقت، يجب على رئيس فرقة العمل أن يواصل كفالة أن تضع أفرقتها العاملة ترتيبات خاصة ذات أهداف وجداول محددة بشكل واضح وأن تنسجم أنشطتها مع الولاية والأهداف العامة للفرقة.

٦٤ - ويجب على أمانة الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث أن تتعزز أكثر تمشيا مع قرارات الجمعية العامة ٢١٩/٥٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ و ١٩٥/٥٦ و٢٥٦/٥٧. ويكتسي الحد من الكوارث أهمية في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويعد مسؤولية إنسانية وإنمائية على حد سواء وينبغي اعتباره جزءا من المهمة الأساسية للأمم المتحدة. ومن اللازم توفير قاعدة من الموارد المالية أكثر استقرارا وقابلية للتنبؤ بها إذا أريد لأمانة الاستراتيجية أن تلبي بفعالية الاحتياجات المتنامية للدول الأعضاء. والدول الأعضاء مدعوة إلى دعم عملية تعزيز الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث بوصفها أداة ضرورية للتنمية المستدامة وتوفير الموارد الكافية للصندوق الاستئماني للحد من الكوارث.

الحواشي

(١) أنشئت فرقة العمل للأغراض التالية: (أ) لتكون بمثابة المنتدى الرئيسي داخل منظومة الأمم المتحدة لوضع الاستراتيجيات والسياسات المتعلقة بالحد من الكوارث؛ (ب) تحديد الثغرات في سياسات وبرامج الحد من الكوارث والتوصية باتخاذ الإجراءات اللازمة لسد تلك الثغرات؛ (ج) توفير الإرشاد في مجال السياسات لأمانة الاستراتيجية؛ (د) عقد اجتماعات مخصصة للخبراء بشأن المسائل المتصلة بالحد من الكوارث. ويرأس الفرقة وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ويعمل مدير أمانة الاستراتيجية أمينا لها.

(٢) من بين الأعضاء الحاليين: الاتحاد الأفريقي، المركز الآسيوي للتأهب للكوارث، المركز الآسيوي للحد من الكوارث، مركز البحوث المتعلقة بعلم أوبئة الكوارث، مجلس أوروبا، مركز رصد الجفاف، منظمة الأغذية والزراعة، المركز العالمي لرصد الحرائق، الرابطة الأيبيرية الأمريكية للدفاع المدني والحماية المدنية، منظمة الدول الأمريكية، المجلس الدولي للعلوم، المجلس الدولي لرابطة الدول المستقلة، الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية، شركة ميونيخ لإعادة التأمين، لجنة جنوب المحيط الهادئ لعلوم الأرض التطبيقية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، جامعة الأمم المتحدة، البنك الدولي، برنامج الأغذية العالمي، منظمة الصحة العالمية، المنظمة العالمية للأرصاد الجوية.

(٣) اعتُمدت في المؤتمر العالمي الأول للحد من الكوارث الطبيعية، يوكوهاما، ١٩٩٤. وقد ظلت منذ ذلك الحين بمثابة المرجع الأساسي الدولي للحد من الكوارث والأساس الذي قام عليه اعتماد الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث.

(٤) انظر http://iri.columbia.edu/climate/cid/jun2003/.

(٥) انظر www.undp.org/erd/disred/docs/riskadaptationintegrated.doc.